إشكالية الدولة الحديثة والدِّين
جوانب سياسية ودستورية في السياق الغَربي المعاصر

خالد يايموت *

ملخص: تحاول هذه الدراسة متابعة النقاش الجاري حاليًّا حول الدين والسياسة اعتمادًا على مقاربة تفسيرية وتحليلية تمزج بين ما تقدّمه عدة حقول معرفية: علم السياسة، وعلم الاجتماع، والفلسفة، والتاريخ- من أطروحات معاصرة تتعلق بإشكالية الدولة الحديثة والدين. علمًا أن ما نطرحه هنا هو جزء يسير من النقاش الذي تطور بشكل لافت منذ ثمانينيات القرن العشرين بالغرب (أوروبا وأمريكا)، ولا يُشكِّل حالةً غريبة على التطور التاريخي للفلسفة والنظرية السياسية الغربية، بل يمكن اعتباره منعطفًا جديدًا من داخل التراث المؤسس للتجمعات الإنسانية المتعددة، والمنتظمة في سلطة الدولة القومية.

* باحث، المغرب

The Dilemma of the Modern State and Religion
Constitutional and Political Perspectives in the Modern Western Context

KHALED YAYMUT*

ABSTRACT This study attempts to follow the current debate on religion and politics from an interpretative and analytical approach that combines political, sociological, philosophical, and historical theses focusing on the problems of the modern state and religion. Knowing that this is a small argumental piece compared to this remarkably developed debate in the West (Europe and America) since the 1980s, which is not alien to the historical development of Western political philosophy and theory. Instead, it can be considered a new turning point within the founding heritage of multiple forms human gatherings under the nation-state authority.

* Researcher. Morocco

رؤية تركية
2018 - (7/4)
212 - 195

ظلت المسألة الدينية والسياسية إلى اليوم محط نقاشات نخبوية أكاديمية متجددة؛ غير أن هذا التجدد الفلسفي (الأنواري)، أخذ أبعادًا أخرى مع بروز وتوسع الثقل العلمي لفئة مهمّة من الأكاديميين والمفكرين الغربيين[1]. وممّا زاد من أهمية الأطروحات المعاصرة المقدّمة حول الدين والسياسة أنّها قدمت من داخل خريطة النسق المعرفي الغربي، ومن داخل مدرسة الحداثة والعقلانية والليبرالية السياسية. فهي تشتغل على الموضوع من زاوية نقدية تحليلية، مع ابتعادها الكبير عن الحمولة الأيديولوجية للخبرات التاريخية المتباينة التي تحملها العقلانية المادية، والميتافيزيقية اللاهوتية الكنسية[2].

وقد طرح ذلك من جديد إشكالية قدرة وفعالية "نظرية العلمانية" على جعل المؤسسات الديمقراطية حلًّا لتدبير خلافات المعتقدات، والهويات المتفاعلة داخل المجتمع[3].

كما أن أدبيات النظرية السياسية الغربية المعاصرة تتحدث عن زمن نعيش فيه التحوّلَ المهمَّ للحداثة، في زمن "الحركة وعدم اليقين"؛ أكثر من هذا يَعُدّ فيليب بورتيي أنّه "من المفهوم اليوم، أن مكانة الدين يمكن أن تتغير"[4]. وبما أن التحوّل يمس الجانب السوسيولوجي والثقافي والسياسي، وخلق مجتمعات متعددة بأوروبا، فإن فيلسوف العلمانية المعاصرة، الفرنسي جون بيبيرو يرى أنّه "يجب أن تظلّ العلمانية تحرّرًا مضاعفًا: فهي تحرّر الدولة من كل الوصاية الدينية، والأديان من أيّ إشراف حكومي... ووفقًا لمرصد العلمانية "فإنه يضمن للمؤمنين وغير المؤمنين نفس الحق في حرية التعبير عن قناعاتهم... وتبعًا لذلك يجب على الدولة العلمانية احترام حرية وكرامة كل إنسان"[5].

أوّلًا: الدين والسياسة في الفضاء العام

يتزعم الفيلسوف الكبير يوغن هابرماس الانشغال الأكاديمي الذي ينطلق معرفيًّا من أطروحة نواتها الصلبة تَعُدّ أن الوعي بالدين والوعي بالسياسة لا يخضعان لثنائية الفصل والوصل؛[6] وإنما يخضعان لديناميات المجتمع المدني، الذي يتحرك فيه المتدينون والعلمانيون. غير أن مثل هذا التنظير الفلسفي العميق الذي يقوده حاليًّا هابرماس وثلّة من المفكرين الغربيين- يواجه تساؤلات معقّدة، منها كيف يمكن النظر إلى السياسة في ظل استمرار الدين في المجال العام؟ وهل يمكن فعلًا وضع حل ديمقراطي للعلاقة "التنافسية" بين السياسة والدين في المنظومة الغربية المعاصرة؟

وعلى النقيض من ذلك يحاول المفكر الأمريكي مارك ليلا في كتابه "الربّ الذي وُلِد ميتًا: الدين والسياسة والغرب" الذي صدر سنة 2007- أن يدافع عن أطروحة نقيضة لتيار هابرماس، تقول: إن السياسة في الخبرة الغربية المعاصرة استطاعت تحقيق "قطيعة" مع الدين، ولم يعد هذا الأخير يلعب أيّ دور في إكساب السياسي شرعية، سواء تعلق الأمر بالشرعية السياسية أم القانونية، وحتى المعيارية[7]. ذلك أن مارك ليلا يعتقد أن النموذج التقليدي للشرعية قد "مات"، وفرص استعادته، أو الدفاع عنه في حقل السياسة، يتناقض وشرعية العصر الحديث.

ذلـك أن المجتمعـات الغربية في عصر الدولـة القومية لم تعد تعيش في انسـجام مع التنظير المسـيحي الوسـيط للسياسـة، التـي تعدّ الـرب هو المـشرع القانـوني للمجتمع. إننـا في عصر (المحايثـة) و(المفارقـة) اللتين تطورتا إلى إحلال متدرج للإنسـان محل الإلـه من حيث مصدر السـلطة والتشريـع؛ لأن الرب انسـحب أصلًا من الحياة الدنيوية، مما مكّـن المجتمع من توليد آلياته المجتمعية الحداثية والعقلانية في التنظيم السياسي.

غـير أن هـذه الأطروحـة المعروفـة في الفكر (الأنـواري) التقليـدي لا تبدو صامـدة أمام النقاش المتجدد حول الدين والسياسة. وقد عبّر كلود ليفورت فيلسوف النظرية السياسية عن هشاشـة هذا الطرح معرفيًّا، معتبرًا أن اسـتمرار اللاهوتي في السياسة أصل غير قابل للتجاوز، وأن القـول بالقطيعـة و"حبس" الدين في المجال الخاص مقولة لم تتحقق في مسـيرتَي اللاهوت والسياسة عبر الزمن سوسيولوجيًّا؛ ولا يجد لها الباحث العلمي أصولًا تنظيرية متينة في تاريخ الديمقراطية والنظرية السياسية.

ولذلـك نجـد أن مسـألة الدين تتبوّأُ وتشـغل حيزًا أكبر مـن الحيز الذي تريد لها السياسـة (المعلمنـة)؛ فهي مسـألة تثير شرعية الحداثـة، وأصولها الدينية، كما تثير قـدرة الدين على خلق نموذج مؤسسـاتي متطور، بشكل ينافس (المأسسة) السياسـية. وهذا بدوره يعني تجاوز ما هو أخلاقي رمزي، وخلق بنية نسـقية وتنظيمية للمجتمع من طرف الدين في عصر تحولات نسق العلمانية والديمقراطية[8].

أمّا بالنسبة لهابرماس رائد التنوير الفلسفي الغربي المعاصر فإننا نعيش عصر التحوّل، وإن "المسيحية –ولا شيء ما عدا ذلك– هي المؤسسة النهائية للحرية، والضمير، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، إلى يومنا هذا. نحن ليس لدينا خبرات أخرى؛ لذا نواصل تغذية أنفسنا من هذا المصدر. كل شيء آخر ثرثرة ما بعد الحداثة"[9]. هذه حقيقة سارية المفعول رغم التطور الذي أنجزته دولة الرفاهية، وما حققه اقتصاد السوق في زمن العولمة بقيادة الدول القومية؛ ففي ظل هذه الإنجازات لم يعد السياسي قادرًا على حماية الانحلال الاجتماعي، إلا بشكل "محدود على نحو خطر"، وهذا بدوره يشكّل أكبر تهديد للديمقراطية والشرعية الدستورية.

وعليه يصبح الدين في العقلانية الحديثة إشكاليةً في التنظير المعياري أكثر منه أزمة لرؤية للعالم لا تستجيب لتطورات وتفاعلات الرابط الاجتماعي، وكيفية حصول الاندماج المجتمعي في وسط متعدد. فالبحث المعمّق في الإشكالية يستوجب إدراك الفكر (الأنواري) للضعف المزمن للسياسي الذي أصبح في حاجة لإعادة النظر في مقولاته وممارساته الخاصة بالحياة الدنيوية، وأطروحة علمنة الدين، والسلوك السياسي للمتدينين.

ظلت المسألة الدينية والسياسية إلى اليوم محط نقاشات نخبوية أكاديمية متجددة غير أن هذا التجدد الفلسفي (الأنواري) أخذ أبعادًا أخرى مع بروز وتوسع الثقل العلمي لفئة مهمّة من الأكاديميين والمفكرين الغربيين

فالتقلّب الذي وقع جعل قوة الفعل الجماعي تتآكل بفعل الفردانية والرأسمالية المطمورة، مع طغيان الشكّيّة الناتجة عن "اختفاء" الحساسيات المعيارية. من هنا يسجل هابرماس، أن "الخطر الداهم من أن تصبح الديمقراطية نموذجًا عفا عليه الزمن –بتعبير لوتز فنغيرت– وهو التحدّي الذي يمنح مفهوم السياسي العتيق (راهنية) جديدة"؛[10] ولاسيّما أن الدين في المجتمع المعاصر يمنح غائية للوجود أكثر مما يوفره التجريد الحداثي (المعلمن).

من جهة أخرى، فإنّ العقل التنظيري الإجرائي الحالي تنقصه الإبداعية باعتبارها "لغة تنفتح على العالم، وتعمل انطلاقًا من مواردها الخاصة، على تجديد وعي معياري بصدد التلاشي من جميع الجهات". يحدث هذا مع تجميع اللغة الدينية والمتدينين لمصادر القوة والفعالية بشكل مؤثّر للغاية في التضامن والترابط والاندماج الاجتماعي. وهذا يعني أن قدرة الدين الذاتية على التجدد، والتطور، والتفاعل الاجتماعي لا يمكن قهرها بسلطة العلمنة القانونية، وحصر الفضاء العام في الجانب الدنيوي؛ فهذا الخيار كرّس ضعف السياسي في دولة الرفاهية التي بسطت نفوذها بالتقنية، في الوقت الذي أعاد الدين انتشاره في الفضاء العام، ووسط المجتمع المدني.

وبناء عليه هناك من يقترح تجاوز المعارك التقليدية التي خلقتها العلمانية الكلاسيكية، في مرحلة "عتبات مسيرة الانفصال"[11] بين الدولة والدين؛ لأن المسار التاريخي للعلمانية، يشهد بفعل التأثيرات العالمية تحولات جوهرية، يُمكننا من القول إننا في مرحلة "العلمانية الثانية"،

المختلفة عن التقليدية، وهذا بدوره يؤثر في فكر الجمهوريين واليسار واليمين. ويبدو أن المدرسة هي المعوّل عليها قبل الأسرة للحفاظ على الخصوصية الفرنسية؛ رغم الصعوبات التي تواجهها من جهة تحقيق التوازن بين كون الجمهورية علمانية وديمقراطية واجتماعية. وهذا بدوره يفتح النقاش حول قانون 1905، وصلاحيته لمواكبة التحولات الداخلية والعلمية الخاصة بعلاقة الدين والدولة[12].

غير أنه لا بد من تأكيد خاصية يتمتع بها النموذج الفرنسي، وهي كونه "سلطويًّا" وحادًّا، واستعماليًّا للقانون إلى الحدّ من حرية الدين. وقد صيغ هذا النموذج الأوروبي بالتداخل بين العلمانية واللائكية. وهو بذلك يختلف عن النموذج الإنجيلي الأنكلوساكسوني المتسامح، مقدّمًا خيارًا معرفيًّا وتصوريًّا فلسفيًّا جذريًّا مغايرًا؛ حيث يقدم الفيلسوف الفرنسي روني كبيتان (René capitant) -باعتباره واحدًا من المنظّرين المعاصرين لهذا الخيار- تعريفًا للعلمانية "يعدّها تصورًا سياسيًّا، يطبق الفصل بين المجتمع المدني، والمجتمع الديني، فالدولة لا تمارس أيّ سلطة دينية، كما لا تمارس الكنائس أي سلطة سياسية".

ويمكن القول: إن العَلمانية من خلال التجربة الفرنسية متوقفة بالضرورة على السيطرة على إنتاج الثقافة والتعليم. وهذه السيطرة هي نظام ونسق استبعادي وتحكمي في الدين، من خلال بناء وعي جماعي متحكّم فيه، عبر آلية التعليم؛ فالمدرسة الفرنسية، هي "أيديولوجية" لبناء عقيدة للدولة يُطلَق عليها العِلمانية (بكسر العين) Laïcité، سواء بوصفها تصورات تجريدية أم بوصفها سلطة ونظامًا سياسيًّا. من خلال هذه الازدواجية التي وسم بها كل من لفظي اللائكية والعلمانية نستطيع التأكيد مع فيلسوف العلمانية الأبرز جون بوبيرو أنّ علمانية المدرسة (la laïcité scolaire) تعني نهاية بناء الأخلاق الدينية، وتعويضها بأخلاق من دون الله، وهذه الأخيرة هي الأخلاق اللائكية.

وتماشيًا مع هذه الحقيقة التاريخية، نؤكد أن العلمانية مرّت في مسيرتها التاريخية بثلاث مراحل: الأولى صراعية، هدفت إلى تحقيق الفصل بين الكنسي والزمني، تبعتها المرحلة الثانية التي اتّسمت بتحييد الكنسي وتشريعاته؛ لتكريس التشريع الوضعي (positiviste). أما العلمانية اليوم فهي في مرحلتها الثالثة، وتتعرض لضغوطات مجتمعية، وعالمية في قسم كبير منها، ذلك أن مبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميًّا جعلت من العلمانية -بحسب جاكلين كوستا لسكوكس Jacqueline Costa-Lascoux، "قيمة حوارية"، هذه الحوارية هي الممثلة للمرحلة الثالثة التي نقلت العَلمانية إلى نظام سياسي تعددي.

إنّ هذا التطور التاريخي تطور عبر مسارين خاصّين: ففي أوروبا الغربية العديد من البلدان المحافظة على حلقة الوصل مع هوية الدين، في حين أن بعض البلدان تخضع لنظام فردي شمولي، كما هو الحال في الشرق الأوربي سابقًا؛ وعلى الجانب الآخر، تعمل الأنظمة الديمقراطية العريقة في معظمها على ضمان الحرية الدينية في دساتيرها. ومع ذلك: تحضر العلمانية والدين في كثير من الأحيان، بشكل ضمني في الحاضر والممارسات الاجتماعية. وهو ما يفسر كون "عدد

من الدول الأوروبية لا تزال تعاني دينَ الدولةِ". كما أن الواقع السوسيولوجي يؤكد أنّ هناك " حالة دينية تقبع داخل العَلمانية وتتكيف باستمرار مع الفضاء العام" بتعبير الفيلسوف الفرنسي يفيس لمبرت. وأكثر من ذلك أصبحت الصحوة الدينية تُسائل الأسس الجذرية والفلسفية للعلمانية، وتفرض عليها التخلي عن بعض أسسها المعرفية.

ثانيًا: الدين والدولة في الخبرة الأمريكية

يعود الفضل لأليكسيس دي توكفيل في إبراز الخصائص المتفردة للخبرة التاريخية الأمريكية فيما يتعلق بتداخلات الدين والسياسة والديمقراطية. فقد أثبتت التحولات السوسيوسياسية بأمريكا صدقية الزاوية المنهجية التي تبناها توكفيل، حتى إنه يمكن القول مع عالم السوسيولوجيا الفرنسي ريمون بودن: إنّه تسنى لدي توكفيل "بفضل تطبيقه هذه المنهجية أن يستبق الظواهر التي نعاينها اليوم بعد أن انقضى على غيابه أكثر من قرن ونصف، وهي: استمرار استثناء التدين الأمريكي علمنة المجتمعات الحديثة، وتفتت الأديان و(تخصخصها)، وزوال مصادر السلطة التقليدية..."[13] . ورغم أن القول بتراجع الأديان و(خصخصتها) يتناقض ومسار الحداثات الغربية المتعددة، ومع رفض كثير من الباحثين الغربيين لخطية التاريخ وحتمية التحّول نحو العلمانية- فإن الاختلاف الحاصل بين الخبرة الأمريكية، والنموذج اليعقوبي الصارم الفرنسي وكذا النموذج الإنجليزي المتسامح ظلت ثابتة[14].

وكما يشير إلى ذلك البروفيسور مايكل ج. بيري، في كتابه "الدين في السياسة: جوانب دستورية وأخلاقية"؛ فإن الدين ليس قضية ثانوية بالنسبة للمواطنين الأمريكيين، فهم "الأكثر تدينًا، في ديمقراطيات العالم الصناعي المتقّدم... إذ إنّ أغلبية تصل إلى 95 ٪ من الأمريكيين البالغين يعلنون إيمانهم بالله... و70 ٪ هم أعضاء في كنيسة أو معبد يهودي" .[15] وتشير هذه الأرقام على أن مسار الدين في حقل السياسة بأمريكا اكتسب شرعية تاريخية، وتحوّل إلى ثابت "سلطوي" أخلاقي وقانوني، تطور من داخل المجتمع ومؤسساته. بل يَعُدّ دي تكفيل أن بناء الدولة الأمريكية استند إلى مركزية الدين وأخلاقية الثقافة الدينية في الحياة الفردية والحياة العامة ؛[16] أما عالم السياسة روبرت دال الذي اشتغل كثيرًا بموضوع الدين والدولة، فقد عدّ أمريكا "دولة الرّبّ"، فيما ترى ألدرين لهرم أنها "دولة الأرباب" بحكم التنوع الديني الذي تحظى به الولايات المتحدة حاليًّا، رغم الدور السياسي البارز للإنجيلية ،[17] وتزايد دور الأديان المدنية في المجال السياسي، وتدخلها في السياسات العامة للدولة حاليًّا.

ورغم التحولات المهمّة التي شهدتها هذه الخبرة المتميزة في بنائها لنظام سياسي فيدرالي ديمقراطي؛ فمن المؤكد أن الخطاب الديني في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لم يعد منفصلًا عن الأماكن العامة، والنقاش السياسي العام. ويلفت جون لوكمان الانتباه إلى مُعطًى أساسي في الخبرة التاريخية الأمريكية، حيث يشير إلى أنّه " تكمن عبقرية اللاهوت الأمريكي العام... في أنه تعالى عن المذاهب، واعتنقه أناس متنوعون، مثل أبراهم لينكون وروبيرت بليه اللذين لم يكن كل منهما لاهوتيًّا محترفًا ولا ينتمي لكنيسة معينة، وحتى في أعمال لاهوتيين محترفين،...

إن الصورة الإنجيلية...تقع في قلب فهم الأمريكيين لذاتهم؛ إنها ليست ضيقة الأفق ولا غير جوهرية" [18]

على المستوى العملي جاء فوز الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب ليظهر من جديد الدور الفعّال للإنجيليين في إنتاج الخريطة السياسية الحالية، وهو ما يفسر إقامة كل من المرشحة كلينتون وترامب لمهرجانات وحفلات انتخابية داخل كنائس متعددة في ولايات مختلفة، وكذلك افتتاح بعض التجمعات الانتخابية بالأدعية الدينية.

فقد خاطب ترامب في 30 سبتمبر/ أيلول 2016 الجمهور الحاضر في إحدى فعالياته الانتخابية بالقول: "جئنا إلى أيوا، وتلقينا كل هذا الدعم الهائل من الإنجيليين، ومن الجميع. وتذكرون أنني أحضرت معي كتابي المقدس، تذكرون ذلك، وكان هناك من يقول: حسنًا، هل تعتقدون أن ترامب سيكون جيدًا مع الإنجيليين؟ لقد كنت جيدًا مع الإنجيليين أليس كذلك؟"

إن العَلمانية من خلال التجربة الفرنسية متوقفة بالضرورة على السيطرة على إنتاج الثقافة والتعليم وهذه السيطرة هي نظام ونسق استبعادي وتحكمي في الدين من خلال بناء وعي جماعي متحكّم فيه عبر آلية التعليم

في عالم السياسة الأمريكي لم يعد الدين حبيس الكينونة الفردية التي نظرت لها الليبرالية والحداثة، بل أصبحت هذه الأخيرة نفسها ممسوسة بالنزوعات الدينية، مما خلق نوعًا من التماهي الديني مع منظومة الدولة الحديثة، القائمة على (المأسسة)، وبناء النفوذ.

وفي هذا الإطار يمكن إدراج الصرح المؤسساتي للتيار الديني الأمريكي، والذي يتكون من آلاف المؤسسات الدينية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والخدماتية والوعظية التبشيرية وغيرها.

زد على ذلك أن استعمال الدين هو فعالية سياسية متجددة في زمن الحركات الأصولية؛ فبحسب عالم الاجتماع الشهير أنتوني غندز في كتابه علم الاجتماع فإن الدين كان وراء ظهور "أعداد لا حصر لها من الحركات الدينية الجديدة. وانتشرت هذه الحركات بصورة خاصة في الولايات المتحدة مستعينة بالتلفاز ووسائل الإعلام الإلكترونية، وشكلت ما يُسمَّى "اليمين المسيحي الجديد" الذي يقترب في أحيان كثيرة من مواقع صنع القرار"[19].

وفي الحقيقة فإن مثل هذه الحركات الدينية استطاعت بالفعل الوصول إلى مراكز القرار السياسي الإستراتيجي بأمريكا. وهي تتبوّأ اليوم صدارة الشخصيات العامة في بعض دوائر النفوذ بالبيت الأبيض والمحيط الضيق للرئيس الحالي على المستوى المدني والعسكري. ويبدو أن نتائج هذا السياق تجعل من اختيار القاضي الإنجيلي نيل غورسيش من طرف الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتولي المقعد الشاغر في المحكمة العليا، بتاريخ 2017/ 2/ 1 أمرًا عاديًا، رغم ما أثاره من نقاش إيديولوجي داخلي.

في نفس سياق تزايد قوة الدِّين في المجال العام يأتي توقيع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم 2017/ 5/ 4 على قرار تنفيذي يخصّ الدفاع عن حرية الدِّين والتعبير، كما أنّ هذا الخيار الرئاسي مؤشّر قوي على المكانة القوية للدِّين في المجال السياسي، التي تكرست بشكل بارز في العقدين الماضيين؛ ويبدو أنّ التدخل الديني في السياسة سيشهد انعطافًا تاريخيًّا جديدًا مع الرئيس الحالي.

فبمناسبة توقيع القرار التنفيذي الجديد الذي يمنح رجال الدين والمؤسسات الدينية صلاحيات المشاركة والتدخل المباشر في الحقل السياسي قال ترامب موجهًا خطابه إلى القساوسة الذين حضروا حفل التوقيع: "استخدمت الحكومة الفيدرالية لوقت طويل قوة الدولة سلاحًا ضد أصحاب العقيدة لدرجة من التسلط وصلت إلى حد عقاب الأمريكيين لاتّباعهم عقائد دينية". وهذا يعني أن القرار الجديد أنهى زمن إجبار الكنائس على دفع الضرائب من طرف الحكومة الفيدرالية مقابل انخراطها في العمل السياسي.

وفي الوقت الذي عبّر اتحاد الحريات المدنية الأمريكي عن رفضه للقرار باعتباره غير دستوري أكّد مؤسس تحالف الإيمان والحرية رالف رعد أنّ قرار الرئيس "خطوة أولى ممتازة" في مجال حرية الدين والتعبير.

يأتي هذا النقاش ليؤكّد المنطلقات العلمية التي انطلق منها الفقيه الدستوري مايكل ج. بيري التي ترى أنّ "الولايات المتحدة بلد متدين، وفي الوقت نفسه بلد تعددي (الآن أكثر من

أي وقت مضى)، فإن قضية الدور الحقيقي للدين في السياسة ليست هامشية، على الإطلاق، بل هي قضية مركزية وحاضرة في سياسة الولايات المتحدة"[20].

وعليه يمكن القول: إن تعيين الإنجيلي نيل غورسيش في المحكمة العليا واحد من المؤشرات الدالة على قوة الإنجيليين، وقدرتهم على الانتشار من داخل الجهاز البيروقراطي والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فالمحكمة العليا أعلى هيئة قضائية تنظر في أهم القضايا، منها قرارات كانت موضوع البرنامج الانتخابي لترامب، مثل قضية الهجرة التي أصبحت معركة مفتوحة سيؤدّي فيها القضاء دورًا حاسمًا نظرًا لحجم الدعاوى المعروضة عليه. غير أن ترامب الذي كان يقول في مهرجاناته الانتخابية إنّه متمسك بالكتاب المقدس- ينطلق من هذا البعد العقدي في اختياره لرجل متدين يقاسمه نفس المعتقد؛ ليرجح به كفّة تيار المحافظين في هذه المؤسسة القضائية العليا.

في هذا الإطار هناك من الباحثين من يرى أن التداخل والتشابك بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية سيتّخذ أشكالًا أكثر وضوحًا. حيث إنه "من المتوقع أن يُحدَّد كلّ من التنوع الديني، وتأثير الدين داخل المجتمع، وتمويل الدولة للدين السياسي- على مستوى المحسوبية الدينية للدولة (وبعلاقة تنظيم الدولة لديانات الأقليات)، ويبدو فعلًا أن هذا المؤشر الأكثر مباشرة لقياس علاقة تتعاون بين الدولة والمؤسسات الكنسية التي ترتبط معها بمصالح مشتركة"[21]. وربما هذا ما يفسر إلقاء كل من هيلاري كلينتون وترامب لخطب سياسية في أيام الحملة الانتخابية داخل العديد من الكنائس الأمريكية. كما أن هذا الواقع هو ما يفسر الحضور القوي للزعماء الدينين في الصراعات السياسية الداخلية والخارجية؛ فقد صرح مستشار ترامب الإنجيلي القس روبيرت جيفريس يوم 9 آب/ أغسطس 2017 أن" الربّ أعطى ترامب الصلاحية ليزيح كيم جون أون رئيس كوريا الجنوبية بالحرب أو الاغتيال"[22].

أما ما يخص مايكل ج. بيري مؤلف كتاب "الدين في السياسة: جوانب دستورية وأخلاقية" فالروح التي حكمته لا تخرج عن الطبيعة المعقّدة للدّين في الفضاء العام الأمريكي؛ وكما قال الفقيه الدستور بيري: "أريد أن أؤكّد، لقد كتبته بوصفي مسيحيًّا على وجه الخصوص، مسيحيًّا كاثوليكيًّا مشبعًا بروح المجمع الفاتيكانيّ الثاني. لكن مسيحيٌّ حذر جدًّا من الحديث عن الله الذي تنخرط فيه أغلبية المسيحيين. لقد كتبته بالضبط بروح المسيحية القائمة على اللاهوت السلبي. وقد وضعت هذا الكتاب كمن يقف بين كلّ الذين لا يؤمنون من جهة، وعدد من المؤمنين من جهة أخرى" [23]

ولا يبدو أن تداخل الحقل الديني والسياسي خصيصة أمريكية، إذ يمكن إثارة مزيد من الشكوك في مزاعم رواد علم السياسة والاجتماع المعاصر، وبخاصة تلك التي تنبأت بتقويض الأسس الاجتماعية للدين؛ مدّعية أن الزمن الحديث سيتجاوز المقدس الطقوسي، والمعتقد المنظم، عن طريق انكماش الدين إلى بعده الفردي. غير أن منظومة العقائد اليوم نفسها تأثرت بالديناميات الاجتماعية والالتزام الجماعي بالقيم؛ وأكثر من ذلك أصبحت منظومة الخدمات

مهنة للحركات الدينية، وأضحت الثقافة الدينية المشتركة تنظم الممارسات والمشاركة الجماعية السياسية في سوق مفتوح، هو الفضاء العام للمجتمعات المعاصرة. و"أحد مظاهر هذه الثقافة الدينية المشتركة هو وجود (الدين المدني)، وهو مفهوم يشار إليه أحيانًا باسم اللاهوت العام أو الدين الديمقراطي" [24]

ثالثًا: الدِّين والجانب الدستوري

وبما أن المعطى الديني لم يعد تقاليد قروسطية عتيقة، والمجتمع في حاجة إلى رابط وتعايش مجتمعي، والسياسي ضعيف بحكم التحوّلات التي وقعت وبحكم نظرة الحداثة لنفسها- فإن الديمقراطية تصبح متعالية لا متسلطة، كما نظرت لها أدبيات العقد الاجتماعي التي تجنّبت "أيّ إحالة جدّية إلى الدين". وعلى الرغم من أن الليبرالية السياسية في جانبها الدستوري تزعم أنّها تكفل للجماعات الدينية وغيرها نفس القدر من الحرية إلّا أنها تنزع لحماية المشرّع (الهيئات التي تصنع القرار) ممّا تراه تأثيرات دينية، وهو ما يعني تشريعًا للسلطوية باسم الديمقراطية والعلمنة.

وهذا دفع هابرماس لرفض مثل هذا الأسلوب التحليلي المتسلط للدستورانية الليبرالية، حيث " تدّعي العلمانية حلّ هذا التناقض عبر (خصخصة) الدين برمته. ولكن مادامت الجماعات الدينية تؤدّي دورًا حيويًّا في المجتمع المدني، وفي المجال العام فإن السياسة التداولية تمثّل بالقدر نفسه نتاجًا للاستخدام الشعبي للعقل من قبل المواطنين المتدينين، كما هو الأمر من قبل المواطنين غير المتدينين"[25]

أكثر من ذلك دافع مفكّرنا عن استعادة الكنيسة لدورها السياسي في الدولة القومية المعاصرة، وشدّد على الأهمية البالغة لهذه الاستعادة، وتحقيق دمج الكنيسة في السياسة؛ فهابرماس يرى أنه "من مصلحة الدولة الدستورية أن تبدو متسامحة تجاه جميع المصادر الثقافية التي تغذّي الوعي المعياري والتضامن المدني"[26]. فالدِّين كما تقدّم لا يمكن وَسمه باللاعقلانية، كما أن الفضاء العام لا يسود فيه ما هو عقلاني؛ ومن ثَمّ فحضور الدين في المجال السياسي ليس امتيازًا ومنحة تقدمهما له العلمانية، وإنما تعبير عمّا يُطلَق عليه تشارلز تيلر في كتابه "عصر العلمانية 2007"، "الاستخدام الشعبي للعقل"[27].

وعليه، فإن الهوية الجماعية الليبرالية تخضع لتأثير الدين، نظرًا للتفاعل السياسي القائم واقعيًّا وفعليًّا بين قسم مجتمعي يضم المتدينين، وآخر علماني؛ وعليهما أن يعترفا بتساوي عضويتهما "في الجماعة الديمقراطية نفسها".

فالدولة القومية الليبرالية فقدت هالتها الدينية، وهي لا تستطيع ضمان المضي قدمًا في مسيرة "علمنة قوة الدولة"؛ كما أن الطرح العقلاني القائل باستبدال الشرعية الديمقراطية، أو استكمالها بواسطة تأسيس "أعمق" للدستور بطريقة ملزمة للجميع أمر يرقى إلى مستوى التعتيم. ولا يعني هذا إنكار الاستبصار العظيم لجون رولز: "إن على الدستور الليبرالي نفسه

أن لا ينكر الإسهامات التي يمكن أن تقدّمها المجموعات الدينية للعملية الديمقراطية داخل المجتمع المدني"[28]

يتبين في أثناء البحث المعمّق في هذا الموضوع أن القانون والدستور الليبرالي عاجزان عن ضمان الشرعية، والتشاركية الحقيقية للمجتمع، ولذلك على المتدينين والعلمانيين التعايش وقبول بعضهما البعض؛ لتحقيق الاندماج الاجتماعي والفكري، والفهم المتبادل داخل جماعة مشتركة. فكما يحق للمتدينين استعمال ملفوظات دينية في المجال العام، والقبول بترجمتها إلى لغة مقبولة على أوسع نطاق، قبل أن تصل للبرلمان، أو المحاكم، أو الإدارة العمومية- يقترح هابرماس "تأسيس مرشح دستوري بين التواصل غير الرسمي في الميدان الشعبي، والتداولات الرسمية للهيئات السياسية التي تستجيب للقرارات الملزمة على نحو جماعي"[29].

في عالم السياسة الأمريكي لم يعد الدين حبيس الكينونة الفردية التي نظرت لها الليبرالية والحداثة بل أصبحت هذه الأخيرة نفسها ممسوسة بالنزوعات الدينية مما خلق نوعًا من التماهي الديني مع منظومة الدولة الحديثة القائمة على (المأسسة) وبناء النفوذ

أما المواطنون العلمانيون فهم مجبرون على عدم "استنكار الإسهامات الدينية في الرأي السياسي، وفي تشكل الإرادة"، ولا يحقّ لهم وصف هذا الحق بأنّه مجرد اختيار لا قيمة له ولا عائد منه منذ البداية؛ لأنّ المواطنين سواء أكانوا متدينين أم علمانيين يدخلون في الخطاب الديمقراطي، وهم في علاقة تكاملية، يزكيه التفاعل والحيوية الممارسة في المجتمع المدني باستعمال شبكات التواصل غير الرسمية في المجال العام. وهو ما يسهم في إضفاء الشرعية على السياسي، ويثبت أن هذا الأخير يحتفظ بالديني في تكوينه للمجتمعات، بما فيه المجتمع العلماني.

بالنسبة لمايكل ج. بيري أستاذ القانون في جامعة سانت توماس ونورثوسترن فإن "حرية الدين يحميها القانون الدستوري الأمريكي، وتقوم على قاعدتين: الأولى، أنه لا يجوز للحكومة أن تؤسس للدّين (قاعدة عدم التأسيس) والثانية أنّه لا يجوز للحكومة منع الممارسة الدينية"[30]. ويبدو أن سلسلة التشابك التاريخي بين الدين والسياسة بأمريكا، لا يمكن تفسيرها فقط بالتدين الشعبي، وقوة المتدينين على مستوى خريطة النخب؛ بل إن القانون والعرف الدستوري، يجعلان من التشابك أكثر تعقيدًا.

ونظرًا لكون الباحث ناقش قضية التداخل بين الدين والسياسة في مؤلَّف سابق تحت عنوان: "الحب والسلطة والدين والأخلاق في السياسة الأمريكية"؛ فقد أشار في مقدمة كتابه إلى أن هذا الموضوع معضلة تتطلب التفكير وإعادة التفكير. ذلك أنّ العلاقة بين الدين والسياسة في الخبرة التاريخية والواقعية الأمريكية، تتصف بالتعقيد والتشابك، يحتاج الباحث لمعالجته وتنظيمه وفهمه لقواعد منهجية ودستورية.

ورغم أن دستور الولايات المتحدة يعدّ وثيقة علمانية فإن صاحب كتاب "الدين في السياسة: جوانب دستورية وأخلاقية" يقترح العودة إلى الوثيقة الدستورية للاسترشاد بالثوابت المرعيّة

في هذا المجال؛ والتي تؤكّد أنه بحسب القانون الدستوري الأمريكي: "لا يجوز للحكومة أن تؤسّس لدين ما"، ولا يجوز للسلطة السياسية منع الحرية الدينية.

وفي هذا الإطار يمكن الاستدلال بالتعديل الأوّل لدستور الولايات المتّحدة الأمريكيّة الذي نص على أنه "يحظر على الكونغرس إصدار قانون يؤسّس لدين من الأديان، أو يمنع الممارسة الحرّة لهذا الدين، أو الحدّ من حرّية التعبير أو الصحافة..."[31]. كما جاء في نصّ التعديل الرابع عشر أنّه: "لا يجوز لأيّ ولاية أن تضع أو تطبّق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتّحدة، كما لا يجوز لأيّ ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرّية أو الممتلكات من دون مراعاة الإجراءات القانونية، ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطاتها من المساواة في حماية القوانين"[32]. أما نصّ التعديل الدستوري التاسع فقد أشار إلى "أنّ تعداد الدستور لحقوق معيّنة لا يجوز أن يفسّر على أنّه إنكار لحقوق أخرى يتمتّع بها الشعب، أو انتقاص منها".

الدولة القومية الليبرالية فقدت هالتها الدينية وهي لا تستطيع ضمان المضي قدمًا في مسيرة "علمنة قوة الدولة" كما أن الطرح العقلاني القائل باستبدال الشرعية الديمقراطية أو استكمالها بواسطة تأسيس "أعمق" للدستور بطريقة ملزمة للجميع أمر يرقى إلى مستوى التعتيم

لكن كيف يمكن تفسير الحضور الديني في السياسة الأمريكية؟ بالنسبة لعلمانيي الولايات المتحدة فإن التفسير التاريخي يتطلب العودة إلى الخمسينيات من القرن العشرين، وبالضبط في عهد (الماكرثية) التي استخدمت بشكل مكثّف في وثائقها الرسمية عبارة: "أمة واحدة تحت رعاية الرّبّ". كما أن عبارة: "نحن نثق بالرّبّ" أو "في أمان الرّبّ" الموجودة على العملة الورقية الأمريكية مستحدثة في منتصف القرن الماضي.

وإنّ المهمّ بالنسبة لكاتب "الدين في السياسة: جوانب دستورية وأخلاقية" هو فهم مسألة الحرية الدينية وكيفية حمايتها من طرف القانون الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية من جهة؛ وارتباط ذلك بالدور الذي يمكن للطرح الديني أن يؤدّيه في السياسة، من دون حظر أو انحياز لأي نوع من السلوك البشري على أساس اعتقادي يقوم على أنّ هذا السلوك يحابي أو ينافي الأخلاق.

يسجل الفقيه الحقوقي والدستوري بيري "أنّ الخيارات السياسية التي تعنيني في هذا الكتاب هي التي تمنع أو تتحيز ضد نوع أو آخر من السلوك البشري بناء على الاعتقاد بأن هذا السلوك غير أخلاقي... إن الخلاف حول الدور المناسب للأطروحات الدينية في السياسة يشمل نقاشين: نقاشًا حول الدور المناسب دستوريًّا للأطروحات الدينية في السياسة، ونقاشًا ذا علاقة، ولكنه مختلف، حول الدور المناسب أخلاقيًّا لهذه الأطروحات"[33].

ومن هنا لا بدّ من استحضار قاعدتي عدم التأسيس وحرية الممارسة الدينية، وتعني أنّ الحكومة لا يمكنها أن تبني خيارًا سياسيًّا على أطروحات دينية بما فيها تلك المتعلقة بالسلوك البشري؛ ويجوز لها فعل ذلك فقط على أساس علماني، ففي " أثناء تبني خيار سياسي، خاصة

خيـارًا سياسـيًّا متعلقًا بأخلاقية السـلوك البشري، يعتمد المشرعون والموظّفون الرسـميون في بعـض الأحيان على طرح ديني مع طرح علماني مسـتقل: طرح علـماني -إذا قُبِل- يُدعم الخيار من دون مساعدة طرح ديني" [34].

غير أن هذا لا يجب أن يحجب عنا حقيقة واقعية تتمثل في كون بعض المواطنين والمشرّعين يلجؤون بشـكل حتمي إلى الأطروحة الدينية، وبخاصة في مشـاركتهم في العملية الانتخابية، أو في الاسـتفتاء؛ أكثـر مـن ذلك يؤدّي العامـل الدينـي دورًا بالغ الأهميـة في تحريك جماعات مـن المشرّعـين أو المواطنين لتبنّي خيار سـياسي معين، وقبول الطرح العلـماني الذي يدعم هذا الخيار.

لمناقشـة هـذا الاتجـاه الفكري يسـتدعي بـيري رأي الفيلسـوف الأمريكي ريتشـارد روتي Richard Roty الـذي دعـا إلى (خصخصة) الدين، والإبقاء على الأطروحات الأخلاقية المبنية على أساس ديني، بعيدًا عن الفضاء والنقاش العام؛ ويعقّب على هذا بحقيقة تاريخية هي "أنّ التاريخ الأمريكي لا يقول إنّ النقاشات الدينية حول القضايا الخلافية: التمييز العنصري، مثـلا أو الحـرب- هي دائمًا أكثر مدعاة للفرقة من النقاشـات العلمانية حول القضايا نفسـها أو قضايا أخرى" [35].

من جهة أخرى يسـتدعي المؤلف هذه المرة رأي الفيلسـوف جيرمي والدرون ليؤكد بيري أنّ الخطـاب الأخلاقي المبني على الدين ليس دائمًا طائفيًّا أكثر من الخطاب الأخلاقي العلماني، "بل يمكن أن يكون أقلّ عنصرية"، وحتى ولو سقط الخطاب الديني في الطائفية فإنه يكون قادرًا على "أن يسهم إسهامًا قيمًا في النقاش العام حول قضايا أخلاقية صعبة" [36].

إن القانون الدسـتوري الأمريكي بالنسـبة لبيري يحمي الحرية الدينيـة التي تتوافق ووثيقة الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان والمواثيـق ذات الصلـة، والعهـد الـدولي للحقـوق المدنية والسياسية. وهذا الجانب الحقوقي هو ما يجعل من القضاء حارسًا للقواعد الدستورية المنظمة للعلاقة بين الأطروحات الدينية والعلمانية، داخل المجال السياسي الأمريكي.

غـير أن القضاة لا يشـكلون حالة خاصة داخـل التركيبة المجتمعية وسـلطة الدولة. وبناء عـلى فكرة عدم التأسـيس التـي انطلق منها بيري في مقدمة كتابه لتفسـير العلاقة الشـائكة بين الديني والسياسي- يخلص في النهاية إلى أن هذه القاعدة تحظر "على الحكومة بما في ذلك السلطة القضائيـة أن تعتمـد على فكرة دينية في تبنّـي خيار إذا لم تكن هناك فكرة علمانية مقبولة تسـاند هذا الخيار. غير أنّه إذا ساندت فكرة عَلمانية مقبولة الخيار تستطيع الحكومة بما في ذلك السلطة القضائية أن تعتمد على منطلقات دينية" [37].

في النموذج الديمقراطي البريطاني لا تزال الملكة هي صاحبة السيادة العليا والحاكم الأعلى للكنيسـة الإنجيلية، وتتمتع بصلاحيات تعيين الأسـاقفة ورؤسـائهم. ومن الناحية التشريعية القانونيـة، يمكـن للمجمع الكنسي الإنجيـلي البريطاني أن يتقدم باقتراح قوانين تكون سـارية المفعـول بعـد اعتمادهـا من طـرف البرلمان. كـما يتمتع المجمـع الكنسي بحق التشريـع بأحكام

الشريعة المسيحية الإنجيلية بعد موافقة الملك أو الملكة؛ ذلك أن القانون يعتبر أن " كنيسة إنكلترا وكنيسة إسكتلندا هما الكنيستان "الرسميتان" المقرَّرتان لمراسم الدولة ذات الطابع الديني، ولا يحصل أعضاؤها مع ذلك على أيّ ميزة بكونهم أعضاءها".

ويمكن كذلك الإشارة في هذا الصدد لما يُطلَق عليه (اللوردات الروحيون)، وهم كلّهم أساقفة، وعددهم 26 من أعضاء مجلس اللوردات، الغرفة العليا في البرلمان البريطاني. ويمثلون كنيسة الدولة في إنكلترا، أي الكنيسة الأنكليكانية.

في نفس هذا الاتجاه ينص دستور الدنمارك في مادته الرابعة على أنّ الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة الرسمية للدولة، وتشترط المادة السادسة أن يكون الملك منتميًا للكنيسة الإنجيلية. بل أكثر من ذلك يَعُدّ الدستور الدنماركي "الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الهيئة الدينية الوحيدة في البلاد التي لها حق الحصول على إعانات مالية أو تمويل مباشر من خزينة الضرائب في الدولة". ويمكن اعتبار هذا المؤشر كافيًا لإعادة البحث في العلاقة بين الدين والسياسة داخل الدولة الحديثة الغربية. ليس من داخل معمارها الدستوري القانوني فحسب، ولكن أيضًا من داخل رؤية الفضاء العام للعلمنة ومفهومها وطريقة قياسها وتفعيلها ديمقراطيًّا.

أما الدستور السويسري فينصّ في مادته 15 تحت عنوان: "حرية الدين والعقيدة" على:

1. يكفل الدستور حرية الدين والعقيدة.

2. لكل شخص الحقّ في اختيار دينه واعتقاده الفلسفي بحرية، والمجاهرة بهما فرديًّا أو جماعيًّا.

3. لكلّ شخص الحق في الانتماء إلى جماعة دينية أو الاشتراك فيها أو الاستماع للتعليم الديني.

4. لا يجوز ممارسة أيّ ضغوط على أيّ شخص للالتحاق بجماعة دينية أو انتماء إليها أو ممارسة أيّ شعائر دينية أو الاستماع للتعليم الديني.

كما أنّ الدستور السويسري يشير صراحة إلى علاقة الدين بالدولة من خلال المادة 72 تحت عنوان "الكنيسة والدولة":

1. تنظم المقاطعات العلاقة بين الكنيسة والدولة.

2. يمكن للاتحاد والمقاطعات اتخاذ إجراءات في إطار اختصاصاتها للحفاظ على السلام العام بين أتباع الأديان المختلفة[38].

ويمكن الاسترشاد كذلك بالنموذج الفرنسي؛ للتدليل على تشابك والتداخل القانوني، بين سلطوية السلطة السياسة وحضور الدين في السياسة ومؤسسات الدولة الحديثة؛ حيث يتدخل رئيس الجمهورية الفرنسية للتعيين في مناصب دينية عمومية، في ستراسبورغ وميتز

وإقليم ألزاس ولورين. فبموجب القانون يُعَدّ رجال الدين في الكنائس موظفين عموميين يتلقّون أجورهم من خزينة الدولة، كما يتمتعون بحق تقديم دروس التعليم الديني في مدارس الجمهورية.

إجمالًا يمكن الحديث أوروبيًّا عمّا يُطلَق عليه "ضريبة الكنيسة" التي يدفعها المنتمي للكنيسة عبر خزينة الدولة لكنيسته؛ وهذا النظام معمول به في العديد من الدول الأوروبية، منها: السويد والنرويج وألمانيا وإيطاليا والنمسا وفنلندا والدانمارك وإيسلندا.

خاتمة

عمومًا يمكن القول: إنّ المنعطف الذي شهده الغرب (أوروبا، وأمريكا) في العلاقة بين الدين والسياسة- يحتاج إلى تحليل عميق للعلمانية أكثر من حاجته إلى دراسة معرفية للدين. ذلك أنّ موجات العلمنة المتتالية أنتجت من داخل الدولة القومية الحديثة تشابكًا معقّدًا بين الطرفين، وقلقًا مسوَّغًا على مستقبل حقوق الإنسان؛ والعجز الديمقراطي الذي أصيبت به العلمانية الحالية. يحدث هذا في الوقت الذي شُرْعِن دستوريًّا وقانونيًّا لتفوّق الدولة على الكنائس والأديان المدنية في الأنظمة السياسية المعاصرة. وعليه فإن الرجوع الكبير إلى الدين في الفضاء العام، وتنامي قوته في الدولة الحديثة- ليسا إشكالية دستورية أو دينية؛ بل استشكال جوهري يسائل صلاحية المنظور المعرفي للعلمانية، والدولة الحديثة وأهليتها في حماية العقلانية والحرية والديمقراطية المعاصرة.

ويبـدو أن الأنظمة السياسـية المعاصرة، وتداخلها مع الحـركات الدينية الحديثة- يدفعاننا إلى مزيـد من النقاش الأكاديمي؛ لتجاوز المفارقات الفكرية للعلمانية والديمقراطية. ولاسـيّما أنّ عالم الاجتماع الأمريكي الشهير بيتر بيرجر تخلى عن نظرياته للعلمانية التي تبناها ودافع عنها بشراسـة في السيتينيات من القرن العشرين، ونبّه على أن "كلّ الأدبيات التي صاغها المؤرّخون وعلماء الاجتماع المصنّفة تحت اسم (نظرية العلمانية) تعدّ في الأساس خطأ"[39].

الهوامش والمصادر :

1. - راجع على سبيل المثال الندوة الدولية المقامة بجامعة باريس IV سنة 2011 حول النموذج الأمريكي المتعلق بعلاقة الدين بالسياسة والدولة. هذه الندوة التي طرحت فيها ورقة مثيرة للاهتمام لأحد أبرز المتخصصين في هذا المجال Adrien Lherm :
يؤكد المؤرخ الفرنسي والأستاذ بجامعة السوربون أدريان ليرم "أنّه لا يجب الحديث عن الضبابية بين الدين والسياسة؛ لأنّ الفصل إذا وُجِد فعلًا فإنه لا يستثني التأثير المتبادل بين الطرفين"
Adrien Lherm : Religion et laïcité aux États-Unis : http://eduscol.education.fr/cid46111/religion-et-laicite-aux-etats-unis.html
2. Alain Boyer Comment l'État laïque connaît-il les religions ? Archives de sciences sociales des religions, n 129 | 2005 p 4.
3. Michael J. Perry ; USA: Religion as a basis of lawmaking? On the non-establishment of Religion; Archives de sciences sociales des religions ; 1 juin 2009-129 p 120
4. Philippe Portier Nouvelle modernite, nouvelle laïcite. La Republique francaise - face au religieux (1880-2009) ; (Estudos de Religião, v. 25, n. 41. 2011 p 56
5. Jean Baubérot et Micheline Milot Parlons laïcité en 30 questions ; La - documentation Française ; Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2017 p 80.
6. - يقول الفيلسوف الألماني يورغن هبرماس: "أنا لا أؤمن بأننا -نحن الأوروبيين- نستطيع بجد أن نفهم مصطلحات، مثل الأخلاق والحياة الأخلاقية، والشخصية والفردانية، أو الحرية والتحرر، من دون استعارة جوهر الفهم اليهودي المسيحي للتاريخ فيما يتعلق بالخلاص؛ وربما تكون هذه المصطلحات أقرب لقلوبنا من الموارد التصورية للفكر الأفلاطوني، التي تركز على النظام، وتدور حول البديهية المطهرة للأفكار. يبدأ الآخرون من تقاليد أخرى للعثور على الطريق إلى تمام المعنى الذي تنطوي عليه مصطلحات من هذا القبيل، والتي تبني فهمنا لأنفسنا. ولكن من دون انتقال أي من ديانات العالم العظمى عبر التنشئة الاجتماعية والتحول عبر الفلسفة- فإن هذه القدرة الدلالية قد يستحيل الوصول إليها يومًا ما. إذا كانت بقية فهم الذات المتقاسم بين الأفراد التي تجعل التواصل البشري والإنساني بين شخص وآخر لن تتفكك فإنه يجب أن يتحكم من جديد كل جيل في هذه القدرة"
Jurgen Habermas, Postmetaphisical Thinking : Philosophical Essays, translated by William Mark Hohengarten, Studies in Contemporary German Social Thought (Cambridge, MA: MIT Press, 1992), p. 15.
7. Micah Watson: journal of Church State (2008) p-160 .The Stillborn God: - Religion, Politics, and the Modern West. By Mark Lilla. New York: Alfred A. Knopf, 2007. p334

8. MICHEL.W IEVIORKA ; LAÏCITÉ ET DÉMOCRATIE ; revue-pouvoir n 75 - 69-/ 1995 p 65

9. Philip Jenkins God's Continent: Christianity, Islam, and Europe's Religious Crisis ; Oxford University Press; 2007 p 263 -

ورد كذلك في، مقالة لهبرماس تقدّمُ نظرة موجزة لرؤيته للمسيحية والسياسة في:
http://www.habermasforum.dk/index.php?type=news&text_id=451

10. - يورغن هابرماس : "المعنى العقلاني لميراث اللاهوت السياسي المريب"، في قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، مركز دراسة فلسفة الدين ، بغداد: الطبعة الأولى 2013 ص41.

11. - Jean Baubérot, Vers un nouveau pacte laïque, Paris, Éd. du Seuil, 1990.

12. Jean Baubérot : "Deux laïcités françaises, celle de 1905 et celle d'aujourd'hui" ; Jacques Cortès les enjeux de la laïcité ; A 1 ère de Diversité Culturelle Planétaire. Rencontre des 18 et 19 juin 2012- paris 63- 65

13. - يمكن الرجوع لما كتبه ريمون بودن، للتعرف إلى المزيد بخصوص المنهج التفسيري الذي يتبناه دي توكفيل، انظر ريمون بودن: أبحاث في النظرية العامة في العقلانية والعمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة جورج سليمان، مراجعة سميرة ريشا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى ص134-154.

14. - أليكسيس دي توكفيل: الديمقراطية في أمريكا، الجزء الأول والثاني؛ ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل، تصدير محسن مهدي، عالم الكتب، القاهرة ، ط4، 2014 ص170-172.

15. - مايكل ج. بيري: الدين في السياسة: جوانب دستورية وأخلاقية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت الطبعة الأولى 2013م ص11.

16. - يقول أليكسيس دي توكفيل: "حاولت أن أبحث في موضوع آخر من هذا الكتاب عن العوامل التي ينبغي أن تعزو إليها صيانة المؤسسات السياسية الأمريكية وبدا لي فيه أن الدين سبب من أبرز تلك الأسباب. ويبدي الأمريكيون في أمورهم العملية أنهم يشعرون بضرورة صبغ الجماعات الديمقراطية بصبغة أخلاقية مستمدة من الدين. فهذا الذي يرونه أمرًا خاصًّا بهم في هذا الصدد، وإنما هو حقيقة يجب أن تتشبع به كل أمة ديمقراطية" انظر أليكسيس دي توكفيل: الديمقراطية في أمريكا الجزء الأول والثاني، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل، تصدير محسن مهدي، عالم الكتاب، القاهرة، ط4، 2014، ص525.

17. - Adrien Lherm : conférences Religion et laïcité aux États-Unis, université Paris-IV, 15 avril 2011. http://eduscol.education.fr/cid46111/religion-et-laicite-aux-etats-unis.html

18. John A Coleman, S.J. : An American Strategic Theology ; New York ; Paulist Prees 1982 p 192- 195. -

19. - خوسيه كازانوفا: الأديان العامة في العالم الحديث، ترجمة قسم اللغات الحية والترجمة في جامعة البلمند، مراجعة الأب بولس وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2005، ص595.

20. - مايكل ج. بيري: الدين في السياسة: جوانب دستورية وأخلاقية، ترجمة عربي مقاري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2014، ص12.

21. Paul Froese : "Religion and American Politics from a Global Perspective", 18- revue Religions 2014,N 5, Published: 29 July 2014 P 649

22. - https://www.washingtonpost.com/news/acts-of-faith/wp/2017/08/08/god-has-given-trump-authority-to-take-out-kim-jong-un-evangelical-adviser-says/?utm_term=.d8cad5b08c06

23. - يمثل كتاب الدين والسياسة "جوانب دستورية وأخلاقية" لمايكل ج بيري MICHAEL J. PERRY ، الصادر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر سنة 2014 نموذجًا من التنظيرات المعاصرة الدارسة للعلمانية الأمريكية، المواكبة لطبيعة النقاش المجتمعي حول العلمنة والدين. وتكمن أهمية التعرض لمثل هذه البحوث في قدرتها على تفسير الدور المتنامي الذي يلعبه الدين في السياسة والمؤسسات

الأمريكية الفدرالية الصانعة والمتحكمة في قرار الدولة.
24. Clyde Wilcox Ted G. Jelen : Religion and Politics in an Open Market: - Religious - Mobilization in the United States. P 441 http://faculty.georgetown.edu/wilcoxc/US.PDF
25. - المرجع السابق، قوة الدين في المجال العام، ص57.
26. Jurgen Habermas: Between Naturalism and Religion: Philosophical Essays - Paperback – June 3, 2008 p 165
27. taylor charles: The Belknap Press of Harvard University Press Cambridge, - Massachusetts, and London, England 2007 p 493- 505
28. - يورغن هابرماس: "المعنى العقلاني لميراث اللاهوت السياسي المريب"؛ في قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، مركز فلسفة الدين بغداد، ط1، 2013، ص57.
29. - هبرماس: نفس المرجع، ص59
30. Michel j. Perry: USA: "Religion as a basis of lawmaking? On the non- - establishment of Religion", Archives De sciences sociales Des Religions 146 (avril- juin 2009) pp 199-122 .
31. - مايكل ج. بيري: الدين في السياسة: جوانب دستورية وأخلاقية، ترجمة عربي مقاري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2014، ص24.
32. - نفسه ص26-27
33. - نفس المرجع ص12.
34. - نفسه ص 70.
35. - نفس المرجع ص89.
36. - نفسه ص97.
37. - نفسه ص201.
38. - تابع نصوص الدستور السويسري وغيره من دساتير الدول الأوروبية، فيما يخص قضية الدين والدولة في الموقع الآتي:
https://www.constituteproject.org/constitution/Switzerland_2014.pdf?lang=ar
39. Peter L Berger:"The Desecularization of the World: A Global Overview" in - peter Berger; The Desecularization of the World: Resurgent and World Politics ; Grand Rpids ;MI: William B. Eredmans 1999 p 2.